مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٦)

مدخلات البنية السياسية الديموقراطية العراقية والامن القومي

م. م. حيدر علي عبد الله
كلية الرافدين الجامعة/قسم القانون

المستخلص

يعد الامن واحداً من متطلبات وجود الانسان , وقد تطور مفهوم الامن عبر المسيرة الإنسانية فلم يقتصر على بعد واحد , بل شمل ابعاداً أخرى , فهو يهدف الى حماية الكيان المادي والمعنوي للدولة من التهديدات الخارجية والداخلية , وبقدر تعلق الامر بالعراق بعد سنة ٢٠٠٣ فان من مهام النظام السياسي الجديد تأسيس بنيه سياسية ديموقراطية تسهم مدخلاتها في توفير فرص للأمن الوطني عبر الدستور الديموقراطي والمشاركة السياسية والشرعية السياسية والدستورية هذه المدخلات تفاوتت في مستوياتها لتلبية متطلبات الأمن الوطني العراقي.

ان استقرار الامن الوطني العراقي وتعزيزه او على الأقل المحافظة على حدود امن محدودة يتطلب من الدولة ان تتخذ جملة من الاليات تتلاءم مع حجم المعوقات سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي. وإذا لم تفعل ذلك فأن مستقبل العراق كدولة موحدة سوف لن يكون مضمونا.

المقدمة

فكرة البحث

ترتبط فكرة الامن بوجود الانسان فلكي يقوم الانسان بوظائفه المختلفة المتعددة , فضلاً عن اهتمامه ونشاطاته العقلية والبدنية , ينبغي ان يتوفر الامن ولكي يتوافر الامن لابد من وجود نظام سياسي يستجيب ويعمل على تحقيقه فالأمن يوفر الفرصة والمجال الملائم لازدهار الحضارة والثقافة والمدنية والحريات والسعادة وتطوير طاقات الانسان وابداعه على مستويات عدة.

وبصفة عامة فأن الأمن يتخذ صورتين الأولى تتمثل بالأمن الفردي ينعم به كل فرد اما الصورة الثانية فهي الامن العام الذي يتعم به جميع افراد المجتمع وعلى هذا الأساس يكون الامن قائم على عنصرين أساسيين هما عدم الخوف والاحساس بالطمأنينة وثانيهما اشتراك مجموعة من الناس في هذا الإحساس.

تجدر الإشارة الى ان العراق قد شهد تغييراً سياسياً جذريا في التحول من نظام سياسي شمولي ديكتاتوري الى نظام سياسي ديموقراطي تعددي برلماني اتحادي بحسب المادة الأولى من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ , فبعدما كان النظام السياسي السابق (١٩٦٨-٢٠٠٣) يؤسس الامن لذاته ولرموزه وحزبه ودولته الشمولية الديكتاتورية , ويهمل امن المواطن والمجتمع , بما فيها حرياته وحقوقه المتعددة فأن طبيعة هذا النظام السياسي الجديد تجعله يؤسس لبنية سياسية تتضمن توافر دستور ديموقراطي مستفتى عليه من قبل الشعب , وشرعية سياسية مع توافر الحقوق والحريات هذه المدخلات هي خلاصة لبنية سياسية وديموقراطية تسهم في التأثير على توافر أمن وطني عراقي.

أهمية البحث

والواقع ان دراسة الدور السياسي للنخب اصبحت تمثل موضوعا هاما للبحث في العلوم الاجتماعيةوالسياسية منذ اواخر القرن التاسع عشر فلقد جذب دور تلك الاقليات الصغيرة في التأثير على المسائل السياسية والاجتماعية وعلى علماء السياسة والاجتماع اذ اعتقد بعضهم ان النخب تمثل تلك الجماعات التي تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة في سياسة المجتمع ولها من القوة والنفوذ مايتعدى اية جماعات اخرى في المجتمع باسره وتصور اخرون ان هذه النخب هي مصدر القيم ومنبع المعايير والاتجاهات ومن ثم فهي العامل الاساسي لتحقيق التكامل الاجتماعي.

كما ان مناقشة النخب انما هي في جوهرها تحليل لبناء القوة في المجتمع بحيث نستطيع ان نتعرف عما اذا كانت الجماعات المهيمنة والمسيطرة هي جماعات متماسكة وواعية وبإمكانها ان تسهم في تنمية المجتمع ام انها جماعات محافظة لاتوجهها سوى مصالحها الخاصة.

فضلا عن ذلك فأن دراسة النخب فوق كل ذلك تدفعنا الى القاء نظرة شاملة على النظم السياسيةوالسلوك السياسي والقوة السياسية والايدولوجيةالسياسية ولهذا يذهب بعض الباحثين الى ان علم الاجتماع السياسي هو في جوهره دراسة للنخبة في صلتها بالظواهر

الاجتماعية والسياسية الاخرى.

خطة البحث

سنقسم هذا البحث إلى مبحثين ،ونخصص المبحث الأول لتحديد مفهوم الامن القومي, ونبين فيالمبحث الثانياثر مدخلات البنية السياسية الديموقراطية على الامن القومي ثم انهينا دراستنا بخاتمة تتضمن جوهر ما توصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول
مفهوم الامن القومي

ينبغي لتحديد مفهوم الامن القومي , تعريفه اولاً من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية و تمييزه عما يشتبه به من مصطلحات وهذا ما سنتناوله في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: تعريف الامن القومي

ينبغي لتعريف الامن القومي تحديد معناه عند اهل اللغة , فضلاً عن معناه الاصطلاحي وهذا ما سنتناوله في النقاط الآتية :

اولاً : التعريف اللغوي للأمن القومي :

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أَمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: «أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم». وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»[1], وتتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.[2]

التعريف اللغوي القومية:

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معني الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفراده الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.[3]

ثانياً : التعريف الاصطلاحي للأمن القومي

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة،

(١) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير , دار المعارف, القاهرة ، ص١٤٠.
(٢) عبدالله بلقزيز، الأمن القومي العربي, الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩, ص٢٣.
(٣) ابن منظور , مصدر سابق, ص٢٢٦.

والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك رأيان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية . والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية . ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة.

تجدر الإشارة الى ان مصطلح الامن القومي وعلى الرغم من استخدامه على نطاق واسع فإن مفهوم «الأمن القومي» يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.(٤)

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته .(٥)

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً, ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباقأدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).(٦)

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن

(٤) George SehwarZenberger, Power Politics: A Study of World of Society London:Stevens& Sons Limited, London , **1964**, p**4**,

(٥) AnthlnyGiddens," Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus ,New York: The Free Press, USA , **1984** , P**12**,

(٦) عبدالله بلقزيز، مصدر سابق , ص٣١.

بأي طريقة موضوعية ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.(٧)

يعرف تريجروكرننبرج الأمن القومي بأنه «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية». ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني «أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء . أما روبرت ماكنمارا فيرى أن «الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة .(٨)

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، وهي :

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الاستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

المطلب الثاني: تمييز الامن القومي عما يشتبه به من مصطلحات

يُعد مفهوما المصلحة القومية والاستراتيجية القومية من أكثر المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم الأمن القومي ولذلك يسعى الجزء التالي من الدراسة إلى وضع حدود بين مفهوم الأمن القومي ومفهومي المصلحة القومية والاستراتيجية القومية وهذا ما سنتناوله في النقاط الاتية :

اولاً - التمييز بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية

(٧) د. حامد ربيع , نظرية الامن القومي , دوريات افاق عربية , العدد٣ , , بغداد , ١٩٨٥, ص١٠.
(٨) د. فرهاد جلال مصطفى , الامن ومستقبل السياسة الدولية, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق/ جامعة النهرين , بغداد , ٢٠٠٨, ص١٢.

تُستخدم المصلحة القومية كأداة تحليلية لوصف وشرح وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة، ومدى كفاءتها. ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي في تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما. وغالباً ما يتم الربط بين المصلحة القومية والقوة، والنظر إلى المصلحة القومية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية، وذلك أن تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة.(٩)

إن المصلحة القومية، وفقاً لما سبق، هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها. (١٠)

كما أن هناك من يرفض قبول مفهوم المصلحة القومية كأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس ضخامة المفهوم وافتقاره إلى التحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته، بالإضافة إلى غياب الوسائل الإجرائية لتجسيد المفهوم بعد تحديده. كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته .(١١)

وإذا انتقلنا إلى التعرف على العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية، فسنجد أن هناك اتجاهاً يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر. وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصلحتها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.(١٢)

ثانياً : التمييز بين مفهوم الأمن القومي والاستراتيجية القومية:

المقصود بالاستراتيجية أساساً فن القيادة، وهي مفهوم عسكري أساساً تطور وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية، فصارت الاستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي , يصعب تحديد كيفية تشكيل الاستراتيجية القومية وتنفيذها. وتنبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية. ونظرياً يجب أن تُقدم هذه المصالح القومية الأهداف لاستراتيجية قومية. وفي الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل مثل هذه السياسة: الأولى: تتمثل في أن العناصر التي تؤثر على البيئة قد تكون غير مؤكدة أو غامضة. وعلى سبيل المثال فإن طبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة قد لا تكون واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف.(١٣)

(٩) د. مازن إسماعيل الرمضاني , الامن القومي العربي والصراع الدولي, مجلة العلوم السياسية , العدد٢, بغداد ١٩٨٨, ص٦٣.

(١٠) ج, حامد ربيع , مصدر سابق ,ص١٦.

(١١) د. ثامر كامل محمد ,دراسة الامن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٩٨٥, ص٢٧.

(١٢) د. فرهاد جلال مصطفى , مصدر سابق, ص٢١.

(١٣) د. هشام الكيلاني , مفهوم الامن القومي العربي (دراسة في جانبيه السياسي والعسكري) , ندوة الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية , مركز الدراسات العربي والاوروبي , العراق ,١٩٩٦,ص١٩٢.

الثانيـة: لا يوجـد آليـة يمكـن مـن خلالهـا وضـع اسـتراتيجية للأمـن القومـي تنبـع مـن المصالـح القوميـة, وكنتيجـة لذلـك فبـدلاً مـن أن تكـون هنـاك خطـة متكاملـة تخـدم لتحقيـق المصالـح القوميـة وتقـود تشـكيل سياسـة الأمـن القومـي، فـإن الاسـتراتيجية تميـل إلـى أن يتـم تشكيلها مـن خـلال المفاهيـم والمعتقـدات لصانعـي القـرار كل علـى حـدة، والهيـاكل والعمليـات لصنـع قـرار الأمـن القومـي. وتشـكل هـذه الهيـاكل والعمليـات نظـام الأمـن القومـي , ويتطلـب تنفيـذ الاسـتراتيجية القوميـة اسـتخدام الإمكانـات القوميـة المتاحـة تحـت جميـع الظـروف مـن أجـل إنتـاج أقصـى سـيطرة ممكنـة علـى العـدو عـن طريـق التهديـدات بهـدف تحقيـق مصالـح الأمـن القومـي للدولـة، فهـي منظومـة الأسـاليب والوسـائل العلميـة والعمليـة القائمـة علـى الاسـتخدام الأمثـل للقـوى والمصـادر القوميـة مـن أجـل تحقيـق أهـداف الأمـن القومـي، أو أنهـا مجموعـة الخطـط والمبـادئ التـي تحـدد الأهـداف القوميـة للدولـة فـي جميـع المجـالات فـي نطـاق التعـاون الدولـي وإدارة تلـك الخطـط والمبـادئ لتحقيـق أهدافهـا القوميـة فـي حـدود القـوة المتاحـة، وفـي إطـار المبـادئ والقواعـد التـي تحـدد طبيعـة النظـام الدولـي المعاصـرولاشـك أن زيـادة القـوة القوميـة للدولـة (عناصـر ومكونـات القـوة القوميـة ماديـاً ومعنويـاً) تـؤدي إلـى زيـادة الشـعور بالأمـن القومـي والعكـس بالعكـس. وهنـا نجـد اختلافـاً فـي وجهـات النظـر حـول طبيعـة العلاقـات بيـن الـدول، حيـث يوجـد رأي يذهـب إلـى أن الصـراع هـو النمـط الرئيسـي والوحيـد للعلاقـات بيـن الـدول، ولابـد أن تقـوم سياسـات واسـتراتيجيات الأمـن القومـي علـى افتـراض مـؤداه أن الأمـة لا تكـون آمنـة إلا عندمـا تزيـد مـن قوتهـا الذاتيـة إلـى أقصـى حـد مقارنـة بالـدول الأخـرى.(١٤)

وهنـاك رأي آخـر يـرى أن التكامـل والتعـاون هـو أسـاس العلاقـات بيـن الـدول ولابـد مـن إنقـاص قـوة الدولـة لكـي يـزداد شـعور الـدول الأخـرى بالأمـن, وتنتهـي مصـادر التهديـد فيـزداد التعـاون والتكامـل والاعتمـاد المتبـادل فيمـا بينهـا فينشـأ مفهـوم الأمـن القومـي الجماعـي فيمـا بيـن هـذه الـدول فيحقـق فـي إطـاره الأمـن القومـي الخـاص بـكل دولـة.(١٥)

نسـتنتج ممـا تقـدم ... ان علاقـة الأمـن القومـي بالاسـتراتيجية القوميـة تتشـابه فـي أن مفهـوم الاسـتراتيجية القوميـة يشـير إلـى تعبئـة وتوحيـد مـوارد المجتمـع ويتضمـن فـي ثنايـاه عـدداً مـن الاسـتراتيجيات السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة التـي تسـعى كل منهـا وفـي مجالهـا إلـى تحقيـق الأهـداف القوميـة، وهـذه الاسـتراتيجيات رغـم تخصصهـا إلا أنهـا تترابـط فيمـا بينهـا بحكـم أنهـا تسـعى لتحقيـق الأهـداف ذاتهـا ولكـن فـي مجـالات مختلفـة. وبالتالـي فـإن الاسـتراتيجية القوميـة تجسـد مفهـوم الأمـن القومـي بمـا يتضمنـه مـن خطـط ومبـادئ تعكـس مكوناتـه.

(١٤) د. منـذر سـليمان , دولـة الامـن القومـي وصناعـة القـرار الأمريكـي , مجلـة المسـتقبل العربـي, العـدد٣٢٥, سـوريا , ٢٠٠٦, ص٣٢.

(١٥) د. مازن إسماعيل الرمضاني , مصدر سابق , ص٦٥.

المبحث الثاني
اثر مدخلات البنية السياسية الديموقراطية على الامن القومي

لما كانت البنية السياسية الديموقراطية , نسق من العلاقات والتي تتضمن عناصر أو أجزاء تسهم في التأثير على الأمن الوطني , الأمر الذي يتطلب بيان وتحليل اهم هذه العناصر والاجزاء الدستور الديموقراطي والشرعية والدستورية والمشاركة السياسية وسنتناول بيانها في النقاط الآتية :

اولاً : الدستور الديموقراطي

ان الدستور هو مجموعة القواعد التي تحدد في نظام جزء السلطات العامة وحقوق الافراد ولما كان من اهداف السلطة السياسية في النظام السياسي الديموقراطي توفير الحماية والآمن للمجتمع لأجل إرساء دعائم السلام الداخلي , وعدم الاعتداء عليه وتوفير حرياته وحقوقه والدفاع الخارجي بتطمين المواطن من عدم تعرضه لخطر خارجي كان لزاما ان تضع السلطة مبادئ دستورية توضح طبيعة العلاقة بين السلطة والحرية تحقيقا للأمن[١٦], هذا من جهة ويقع على عاتق المواطن الامتثال لاحترام القوانين النافذة في سبيل تحقيق فرص الامن الوطني من جهة أخرى , فالمسؤولية مشتركة بين السلطة والمواطن لأن السلطة السياسية تعمل على وضع أسس النظام الداخلي في المجتمع عن طريق توفير الوسائل المادية الكفيلة في ذلك من شرطة وأجهزة امنية , لضمان إرساء الأمن واذا كانت السلطة تمتلك وسائل القوة والاكراه والعنف المقنن لغرض تطبيق القوانين لإدارة شؤون الدولة , فمن الطبيعي ان لا تكون هذه القوة مقيدة لخبرات او تنسيق الحقوق , بل ان القاعدة الدستورية بالمفهوم السياسي ان تكون موجهة للحكام , بمعنى الى أي مدى يتم سن التشريعات المواد الدستورية متعلقة بالحريات وحقوق المواطنين لخلق فرص للأمن الوطني , لذلك التفتت دساتير الأنظمة السياسية الديموقراطية الى وضع المواد الدستورية للحقوق والحريات[١٧].

وعليه فان الدستور الديموقراطي هو مجموعة من القواعد المنظمة ما بين الافراد من جهة والنظام السياسي من جهة ثانية , يتضمن عدداً من القواعد وهي: سيطرة احكام القانون وعدم الجمع ما بين السلطات (فصل السلطات) , والتعددية السياسية , مع ضمان الحقوق والحريات ولا سيادة للفرد بل للشعب , فضلاً عن تداول السلطة سلمياً.[١٨]

ان توافر هذه القواعد في دستور ديموقراطي سيسهم في توفير الامن الوطني , فالتعددية وهي نقيض الواحدية , وتشير الى حق الجماعات السياسية والاجتماعية في الإعلان عن وجودها

والتعبير عن نفسها , وحقها في المشاركة بأن تكون منابرها وتنظيماتها المستقلة التي تمكنها من الإعلان عن رؤاها ومواقفها السياسية , لذلك فأن التعددية او التعدد

(١٦) د. صادق الأسود , علم الاجتماع السياسي , اسسه وابعاد , وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ١٩٩٠, ص١٠٥-١٠٦.

(١٧) د. علي عبد الهادي المعموري, سياسة الامن الوطني في العراق , الدار العربية للعلوم , ط١ , بيروت , ٢٠١٦, ص٦١.

(١٨) د. حسان شفيق , الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة , دار السنهوري للنشر , بغداد , ٢٠١٦, ص٦٥.

سيحول دون تركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافسة , وبذلك ستسهم التعددية في توفير الأمن الوطني عبر حق التمايز السياسي والاجتماعي وحق إدارة الشؤون العامة وفي اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي , وان الحقوق والحريات غير قابلة للتصرف , فهي حقوق طبيعية , ولا تزول هذه الحقوق ولا يجوز لسلطة او مجتمع لسلطة أو مجتمع ما الغائها او تقييدها لأن الديموقراطية ترتكز اساساً على مرتكز فكري وفلسفي هو الحرية , فالحرية بدلالاتها الإيجابية لا تتجسد الا من خلال الديموقراطية , فالحرية والديموقراطية تتحدان إيجابيا من خلال النضال في سبيل تحققهما على الصعد كافة , وتوافر هذه الحقوق والحريات مرتبط بقضية الأمن , فعندما تؤكد الديموقراطية على الحريات والحقوق , تريد بها اشراك الافراد في الحياة السياسية سواء عن طريق الترشيح او الانتخابات او الاسهام في صنع القرار السياسي عبر الانضمام الى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحرة لذلك فأن احترام حقوق الانسان وحرياته سيسهم في تقليص فرص الجنوح الى العنف السياسي في حين ان انتهاكات حقوق الانسان وحرياته تزيد من فرص العنف السياسي[١٩].

ان الحكومة الديموقراطية تتميز بمبدأ سيادة او سيطرة احكام القانون والضامن لاحترام هذا المبدأ , وجود هيئة قضائية تتوافر فيها ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاءة وهي تعد متغير في الاسهام في توفير الأمن الوطني , لأنها أي الهيئة القضائية , تتولى إقامة العدل بين الافراد والجماعات من جهة , بينها وبين السلطة من جهة أخرى , لضمان الاستقرار والأمان ومنعا من تعسف السلطة لذلك فأن شعور المواطن بعدالة القضاء والقوانين والتشريعات التي تصب في معالجة وجود العنف والإرهاب وتعسف السلطة والجريمة وحفظ الحقوق والحريات كفيلة بتوفير الامن الوطني , ويحتل مبدأ سيادة الشعب لما يعرف بسيادة الامة المرتكز الأساس لكل نظام ديموقراطي , اذ يمارس الشعب سلطاته بموجب احكام الدستور , وكل دستور ديموقراطي مقيد بحقوق وحريات عامة لا يجوز المساس بها , وان الضمان الأساس لمنع قيام سيادة فرد او قلة على الشعب , يتمثل في قيدين **الأول** تحديد اختصاصات كل مسؤول عن ممارسة سلطة من السلطات الثلاث , فهي ليست حقا مطلقا للفرد او قلة من الافراد بل توزيع السلطة بكل عادل وفقاً للاختصاصات كل هيئة , اما **القيد الثاني** فيتمثل بانتخاب كل من يتولى أيا من السلطات مدة محددة , لذلك فالنظام السياسي الديموقراطي يعمل من خلال المؤسسات المنتخبة التي تتميز بعدم تمركز وظائف الدولة في يد واحدة لمنع الاستبداد وصيانة الحريات وتقسيم العمل وتحقيق شرعية السلطة وبذلك يعمل النظام السياسي على توفير الأمن الوطني.[٢٠]

ثانياً : الشرعية السياسية

ان ابسط مفهوم للشرعية هي قبول الناس ورضاهم عن نظام سياسي ما , فالافتقار الى الشرعية يعرض النظام السياسي الى ازمة , وقد تولد غياب الشرعية أزمات عدة , لذلك فأن ما يسهم في توفير الامن الوطني , توافر الشرعية السياسية , اذ تعزى الشرعية العقلانية الى النظام السياسي الديموقراطي بحسب ماكس فيبر الذي يكون الطاعة

(١٩) د. صادق الأسود , مصدر سابق, ص١١١.
(٢٠) د. حسان شفيق , مصدر سابق, ص ٧٢.

او القبول فيها لشبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية , وتشير الشرعية الى المدى الذي يعد ان النظام القائم له الحق اجرائيا في تولي السلطة بمعنى ان الحكومة تتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس الانتخابات التنافسية , اختيار الناخبين وفقا للقواعد والترتيبات الدستورية لذلك فان الشرعية السياسية تسهم في توفير الامن القومي لأنها تعمل على التخفيف من التذمر والاستياء او كره النظام السياسي من قبل الغالبية العظمى من المجتمع وقبول المعارضة السياسية بالحكومة المنتخبة , وان الشرعية السياسية في ظل النظام السياسي والديموقراطي متولدة وقائمة على حضور ودور المؤسسة السياسية والدستورية.(٢١)

كما ان الشرعية السياسية لا يكتمل دورها الاعندما تتوافر الشرعية الدستورية , فالشرعية السياسية لا يكتمل الا عندما تتوافر الشرعية الدستورية , فالشرعية الدستورية تصبح حقاً لأصحابها يمارسونها بحقها , وبما يحفظ للأخر حقه وقدره وكرامته , بمعنى انه لا يجوز لأصحاب السلطة الغلو والتطرف في هذا القدر من الممارسة , هذا التجاوز يعرض امن المجتمع والنظام والدولة الى خطر يهددها , لذلك فان بناء دولة ديموقراطية لا يكتمل مال تتحول السلطة القائمة فيها من سلطة قهر وغلبه الى إدارة للسلطة في المجتمع تقود مؤسساته في نظام سياسي دستوري , يتمتع بالاستقرار السياسي والقانوني والإداري وتمنع فيه الانقلابات العسكرية بفعل استقرار النظام السياسي وبفعل الديموقراطية التي تسود المجتمع وبفعل حضور مؤسسات الدولة , وخلاف ذلك تبقى السلطة في الدولة مجرد جهاز استبداد للهيمنة.

فالنظام السياسي الشرعي , الدستوري والقانوني مؤشر على تحقيق فرص للأمن الوطني , لأن هذا النظام يبين شكل التعاقد بين الدولة والمواطن وطبيعة الحقوق والحريات لأن التعاقد او العقد الاجتماعي سيلبي متطلبات الامن القومي لأنه سيوضح طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة فضلا عن توافر منظومة الحقوق والحريات التي تعد متغيرا مهما في شيوع الامن الوطني كذلك فان النظام التمثيلي هو العنوان الذي يؤكد المبادئ التأسيسية للمواطنة وللحريات العامة , وايضاً : استقلالية القضاء من اجل قيام دولة المواطنة فمتى توافرت تلك القيم يمكن الحديث عن تحقيق وتوافر أمن وطني , بمعنى اخر ان الشرعية السياسية والشرعية الدستورية سيسهمان في توفير فرص للأمن الوطني.(٢٢)

ثالثاً : المشاركة السياسية

يقصد بالمشاركة السياسية اسهام الافراد والجماعات في الحياة السياسية , فما هي أوجه المشاركة السياسية , ان اهم أوجه المشاركة السياسية : الانتخابات العامة والمجتمع المدني والرأي العام , فبالنسبة للانتخابات العامة , فهي تعد احد الآليات الديموقراطية وواحدة من عناصر او مقومات المشاركة السياسية او هي المؤسسة المركزية للحكومات الديموقراطية التمثيلية , لأن سلطة الحكومة الديموقراطية في النظام السياسي الديموقراطي

(٢١) د. هيفاء حسن , الديموقراطية والمجتمع , وقائع المؤتمر الأول لمؤسسات المجتمع المدني , وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في العراق , بغداد , ٢٠٠٤, ص٧٨.

(٢٢) د. عبد العظيم جبر حافظ , النظام السياسي الديموقراطي والامن الوطني , مؤسسة ثائر العصامي , بغداد , ٢٠١٧ , ص١١٦.

تستمد من رضا المحكومين , والآلية الرئيسية لترجمة هذا الرضا بأن تقوم الحكومة بأجراء انتخابات حرة ونزيهة , بمعنى : ان الانتخابات هي عملية اختيار من قبل الافراد المواطنون للحكام لأجل قيامهم بإدارة وشؤون الدولة , وهو واحد من الحقوق التي تتعلق بحقوق الافراد في ممارسة دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية [٢٣] , ان من سمات الديموقراطية اجراء الانتخابات بشكل دوري لأجل تجسيد وتحقيق عملية التداول السلمي للسلطة ومنعا للتفرد والتسلط والهيمنة من قبل شخص اوحزب او جهة سياسية واحدة على السلطة فضلا عن ان الانتخاب يضفي صفة الشرعية لحكم هذه الأنظمة السياسية الديموقراطية لأنها عملية اختيار من قبل المحكومين في اختيار حكامهم بصورة علنية عن رضا وقبول وبدون ضغوط تمارس عليهم بمعنى اخر ان المواطنين هم الذين يختارون صناع القرار لذلك فالحكام هنا يعدون شرعيين هذا من جهة ومن جهة أخرى فالمواطنين أيضا يتمتعون بحرية في انتقادهم ومساءلتهم ومحاسبتهم , ان الانتخابات الديموقراطية , انتخابات تنافسية , أي تتمتع الأحزاب السياسية بحرية الترشيح والكلام والاجتماع والتعبير والتنقل للأعراب والدعاية عن برامجهم ونقدهم للحكومة , فالسماح للمعارضة هي من المطالب المكملة والمتممة للنظام السياسي الديموقراطي فمن الاثار الحقيقية للانتخابات هو احداث انتقال للسلطة الى المرشحين الفائزين في الانتخابات بصورة سلمية عبر هيئات انتقالية وتعهد الحزب الحاكم بنقل السلطة الى الحرب الفائرة بمعنى آخر ان تخضع الانتخابات لحكم القانون وليست لنزوات الحكومة او حزب واحد مع الأهمية بمكان ملاحظة ان السلطات المنتخبة تكون قادرة على ممارسة السلطة التي ينيطها بها القانون[٢٤].

اما بالنسبة للمجتمع المدني احد مقومات المشاركة السياسية لأنه سيسهم في تعزيز وتطوير المشاركة وبعمل على إقرار وتثبيت حقوق وحريات الافراد المدنية والسياسية ومن ثم سيسهم في توفير الامن الوطني , فازداد اهتمام صناع السياسة بموضوع المجتمع المدني لأنه اصبح مؤشراً وشرطاً اساسياً للديموقراطية ولنظام الحكم الديموقراطي والمجتمع الديموقراطي ,لذلك يعد المجتمع نقيضاً للاستبداد والطغيان والدكتاتورية واحتكار السلطات وان من شأن المجتمع المدني ان ينتج تقاليد ضرورية لمؤسسات ديموقراطية مستقرة وفعالة لان المجتمع المدني يخفف من حدة توتر المواقف , ويعزز التفاعل الاجتماعي ويسهل نشوء عملية الثقة, فضلا عن زيادة التضامن والحس المشترط , كذلك تعليم المواطنين وتدريبهم على المشاركة بمختلف وجوهها , والالتزام والانفتاح وتدريب الناشطين والقادة على متطلبات الديموقراطية اذا تتضح علاقة المجتمع المدني بالديموقراطية وتأثيرها في توفير فر للأمن القومي لأن الديموقراطية منهج ونظام للحكم تنظم وتجد حلاً لإشكالية السلطة عبر الإدارة السلمية للصراع او التداول السلمي للسلطة لها بين الجماعات المتنافسة او المصالح المتضاربة[٢٥], وهذا هو الأساس المعياري نفسه للمجتمع المدني لأن مؤسسات المجتمع المدني من اهم قوات المشاركة السياسية الشعبية والتأثير على القرار السياسي , فمؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من

(٢٣) د. حسين علوان , الديموقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في المسألة الديموقراطية , سلسلة كتاب المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,٢٠٠٢, ص١٦.

(٢٤) ادم رويرتس , نهاية الاحتلال في العراق , مجلة المستقبل العربي , مركز الدراسات العربية , السنة ٢٧, العدد ٣٩٧, بيروت , ٢٠٠٤, ص٣٥.

(٢٥) د. هيفاء حسن , مصدر سابق, ص٢.

خلالها , الامر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود القوي لعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها , فاذا كانت الديموقراطية تشكل اسهاما في الاعتراف والمحافظة وحماية الرأي والمعتقد والاحتكام الى الشعب , فضلاً عن المساواة السياسية والقانونية للمواطنين , فأن المجتمع المدني يحترم المواطن في التنظيم الاجتماع والتعبير والمعرفة والتسمك بالقيم الأخلاقية والثقافية والتسامح كونها قيم ديموقراطية(٢٦).

اما بالنسبة للرأي العام , فنجد ان أهميته قد ازدادت كظاهرة اجتماعية مع تطور الاعلام والدعاية وبروزه كظاهرة سياسية له قوة عظيمة في التأثير على الساحة السياسية والمحلية والإقليمية والدولية وفي شتى المجالات , ويعود ذلك الى سرعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع الحديث والمعاصر , فضلاً عن التقدم العلمي والاجتماعي الهائل , فالأنظمة السياسية التي لا تمسح بأبداء الرأي العام كما هو الحال بالنظم الديكتاتورية فأن الافراد يتخوفون من التعبير عما يخالجهم من آراء وأفكار ومشاعر خشية من وقسره السلطة , لذلك يتعرض المجتمع الى تهديد امني على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي أي ان تفييد التعبير عن الرأي العام سيعمل على تهديد الامن الفردي والمجتمعي , اما الأنظمة الديموقراطية فهي قائمة على مبدأ حرية التعبير عن الرأي وينطبق ذلك على وسائل الاعلام أيضا شرط ان يكونوا ضمن الحدود الت يمنحها او يمنعها القانون خدمة للمصلحة الوطنية.(٢٧)

يتبين مما تقدم ان البنية السياسية الديموقراطية هي نمط من العلاقات التي تتضمن طبيعة اهم القوى الفاعلة التي تشمل الدستور الديموقراطي والشرعية الدستورية والمشاركة السياسية وهذه الأخيرة تسهم في التأثير على توفير الامن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣. فبالنسبة للدستور العراقي , نجد ان المناخات الديموقراطية التي كفلها والتي تتمثل بالانتخاب والتعددية السياسية والحزب الديموقراطي , تسهم في توفير الامن الوطني نتيجة لتوافر حرية التعبير عن الرأي والاجتماع وبالعكس منه على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي , اما في ظل النظام الديموقراطي لا مكان للإكراه والقسر والاضطهاد والتعسف , ولإمكان لآلية الحسم العنيف عند التعامل مع تعارض المصالح , وان آلية التسوية السلمية تقتضي توصل جميع التنوعات المتعارضة سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وفكريا بالوسائل السلمية مثلالانتخابات.(٢٨)

اما بالنسبة للشرعية السياسية واثرها على الامن الوطني العراقي , فنجد انه الوضع السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ , يتميز بالتعقيد والتركيب لان التغيير السياسي جاء بفعل تدخل خارجي لذلك فأن هناك أحزاب وحركات سياسية وقوى مجتمعية عراقية اختلفت مواقفها إزاء هذا التدخل وموقفها من الحكومة اذ تراوحت مواقف هذه القوى ما بين الأسلوب الرافض للاحتلال عن طريق المقاومة المسلحة والمقاومة السلمية له لأنهائه , وعليه فان هذا الاختلاف في المواقف قد هيأ ارضيه مناسبة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ومن ثم غياب الامن الوطني في عدد في من المحافظات العراقية , واستغلال الوضع من قبل عصابات

(٢٦) د. حسن علوان , مصدر سابق, ص١٦.
(٢٧) د. صادق الأسود , مصدر سابق, ص١١٩.
(٢٨) د. عامر حسن فياض, بناء الدولة المدنية والتحول الديموقراطي في العراق المعاصر, مجلة فكر حر , العدده , بغداد , ٢٠٠٨ , ص٢٠.

إرهابية ارتبط قسما منها في تنظيمات حزب البعث المنحل دستوريا ولكن من حيث ان ثمة اتفاقا عاما بين قوى وشرائح المجتمع العراقي على رفض الاحتلال وانهائه بمختلف الوسائل السياسية والقانونية وهذا ما حصل في اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق لعام ٢٠٠٨ وتطبيقها عام ٢٠١١ في محاولة لسحب البساط من تحت اقدام الداعين الى المقاومة المسلحة للقوات الأجنبية والذين كان بعضهم يرمون الى تحقيق أغراض سياسية بحجة مقاومة المحتل لأجل خلق وضع عدم استقرار سياسي واجتماعي ومن ثم جعل البيئة العراقية غير صالحة للاستقرار والتنمية وهذا ما تطور لاحاً عند احتلال بعض المحافظات العراقية من قبل الجماعات الإرهابية عام ٢٠١١ [٢٩] , اما بخصوص المشاركة السياسية ودورها في توفير الامن القومي في العراق , فنجد انه من المنطقي جدا ان يقوم الافراد بتشكيل تجمعات سياسية من اتحادات ومنظمات , للمشاركة في الحياة السياسية ومن ثم من الممكن جدا ان تسهم المبادرات الى إشاعة جو من الطمأنينة وتهيئة الظروف لتحقيق فرص الامن الوطني وفي حالة العراق بعد ٢٠١٩/٤/٩ تدفعنا الى سؤال مضمونه , هل أسهمت المشاركة السياسية في توفير فرص الامن الوطني و والاجابة على السؤال تقتضي القول بأنه , انه لا يخفى لأي المراقب للأوضاع السياسية في العراق ان المشاركة السياسية تعد عنصراً مهماً وفعالاً ومؤثراً على الأمن الوطني , ويتضح هذا التأثير في مجالات عديدة سنتناول عرضها باختصار في النقاط الآتية:

الانتخابات

تعد الانتخابات أحد اهم آليات المشاركة السياسية , فهي تؤدي الى تحقيق التداول السلمي للسلطة , ومن ثم فهي من متطلبات تحقيق الامن الوطني في العراق , فقد قام العراق بعد عام ٢٠٠٣ بأجراء انتخابات عدة منذ عام ٢٠٠٥ وانبثقت حكومات عراقية منتخبة , وقد اعتمد في اجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥ على القائمة المغلقة والتي منحت الكيانات حق ترتيب الأسماء دون وجود معايير الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية الأمر الذي لم يسمح للناخبين بالاختيار الصائب او باختيار من يرغبون من الا بالتصويت عليه , لذلك أدى الى وصول نواب غير كفوئين الى مجلس النواب ما شكل اثراً سلبيا على أداء مجلس النواب العراقي فكان لصلة القرابة والدين والمذهب الأثر الكبير في اختيار أعضاء المجلس وكذلك هو الامر بالنسبة لانتخابات عام ٢٠١٠ فلم يمنع الناخبين من التصويت على أساس الولاءات الحزبية والقومية والدينية والمذهبية , مما أدى الى تشكيل حكومة اعتمدت على نظام المحاصصة الأمر الذي افضى خلل في مسألة الامن الوطني الذي تمثل بتدهور الوضع الأمني في محافظة بغداد وعدد من المحافظات العراقية عبر موجات من الإرهاب والتفجيرات التي طالت المجتمع العراقي.[٣٠]

المجتمع المدني

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تشكيل عدد واسع من منظمات المجتمع المدني مستفيدة من التغير السياسي الجديد وكفل الدستور العراقي الدائم عمل هذه المنظمات

(٢٩) د. عبد العظيم حافظ جبر , مصدر سابق , ص٢٧.

(٣٠) د. كوثر الربيعي , المجتمع المدني في العراق (المفهوم والتطبيق) , مجلة دراسات الدولية, العدد(٢٧), مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد , ٢٠٠٥, ص٢.

فاكتسبت وضعاً دستوريا. والحقيقة ان هذه المنظمات لم تستطع ان تؤسس لمجتمع مدني عراقي فهذه المنظمات تعيش حالة من النزعات الثنائية المحتوى إزاء الهوية العراقية ما بين الاثنية والوطنية فضلا عن انها حديثة العهد بالعمل لذلك يكاد ان يكون دورها غير فعال وضعيف في التأثير على السلطة فأغلب هذه المنظمات يشوبها الغموض وعدم وجود الشفافية الناتجة عن حب الذات والسعي لكسب المال, مما افقد الثقة بهذه المؤسسات وعجزها عن الاسهام في توفير الامن الوطني , فلم تستطع اغلب هذه المنظمات ان تكون ساندة او عين لمعاونة السلطة في القيام بالمراقبة وكشف مواطن الخلل الأمني.(٣١)

الرأي العام :

وكان الرأي العام ضعيفاً إزاء مجمل المواقف السياسية العامة , ولم يؤثر على صانع القرار السياسي الا ما ندر , ويعود ذلك لأسباب عدة من أهمها , عدم اهتمام صانع القرار السياسي بالرأي العام , وان كثيرا من الرموز الاجتماعية والدينية والسياسية تكبح الرأي العام العراقي ولا تشجع على تأسيس رأي عام ناضج ومؤشر وفاعل وشجاع يؤدي دوره في التأثير على السلطة السياسية , وهذا يعكس طبيعة الولاء العشائري والحزبي والسياسي والديني ورموزه ولا يؤثر على قرارات السلطة الا في نطاق ضعيف , مما اثر سلباً على الامن القومي في العراق.(٣٢)

(٣١) د. عامر حسن فياض , مصدر سابق, ص٢٧.
(٣٢) د. هيفاء حسن , مصدر سابق, ص١٥.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع مدخلات البنية السياسية الديموقراطية العراقية والامن القومي نورد اهم الاستنتاجات والتوصيات التي نتجت عن هذه الدراسة :

اولاً : الاستنتاجات

١. الامن القومي هو حاصل جمع الامن من العنف والامن السياسي والامن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوقت الحاضر او في المستقبل.
٢. تتمثل مدخلات البنية السياسية الديموقراطية في العراق بوجود دستور ديموقراطي وشرعية سياسي ومشاركة سياسية.
٣. بينت الدراسة ان احد اهم أسباب عدم استقرار الامن الوطني العراقي ضعف البنية السياسية بسبب المحاصصة والتوافقية التي تمثل العلامة الفارقة في العمل السياسي، إضافة الى معدلات الفساد الذي تغلغل الى أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية. كما ان الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ كانت تتميز بالفساد وغياب القانون وعدم المساواة في المواطنة وكذلك غياب اصلاح وتقوية الأجهزة الأمنية، وكذلك عدم إمكانية اضعاف الكيانات غير الرسمية القائمة على العنف.

ثانياً : التوصيات

١. غلق الحدود، بحيث تمنع عبور الجماعات الإرهابية الى العراق.
٢. تجفيف منابع التمويل التي تغذي عبرها العمليات الإرهابية.
٣. التعاون المعلوماتي والاستخباري الخاص بالكشف عن الجماعات الإرهابية.
٤. منع الأشخاص المحرضين على الفتن في العراق من الدخول الى أراضيها.
٥. منع وسائل الاعلام المعادية للعراق من ان تبث من أراضيها المجاورة للعراق.
٦. التوقف عن انشاء أي جماعة مسلحة للعمل في العراق.